

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والإصلاح القضائي من خلال جريدة

البصائر (1935-1956)

## The Association Of Algerian Muslim Ulema and Judicial Reform through Al-Basair News paper (1935-1956)

\* تاويزة محفوظ

جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة

taouanzamahfoud@yahoo.fr

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الإرسال
2023/07/31	2023/04/03	2022/12/19

### الملخص:

تتمحور الدراسة أساسا حول استهداف المحتل الفرنسي للقضاء الإسلامي وفق مخطط ممنهج ارتكز على آليات و وسائل قانونية جائرة و ممارسات تعسفية، كونه كان يرى أن القضاء هو الوجه الآخر للدين الإسلامي، المكون الأساسي للهوية الوطنية إضافة إلى اللغة العربية، فالبقاء على نشاطه كان سيشكل عقبة كأداء في وجه مخطط المسخ الاستعماري الصليبي بالجزائر، لذلك لم تتوان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مجابهته باستبسال منقطع النظير، متخذة وسائل نضالية متعددة، و كانت الصحافة أكثرها فعالية، نجد في مقدمتها جريدة البصائر (1935-1956) التي أبلت البلاء الحسن في سبيل فرض وجود القضاء الإسلامي الجزائري و استقلاله عن الدولة الفرنسية.

**الكلمات المفتاحية:** جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ؛ جريدة البصائر؛ القضاء الإسلامي ؛ السياسة الاستعمارية ؛ الهوية الوطنية

### Abstract:

The study mainly revolves around the targeting of the French occupier of the Islamic judiciary according to a systematic scheme based on unfair legal mechanisms and means and deceptive tricks, because it saw this

judiciary as the other face of the Islamic religion, the main component of the national identity in addition to the Arabic language, so maintaining its activity would have been an obstacle As a performance in the face of the Crusader colonial monstrosity scheme in Algeria, which was confronted by the Algerian Muslim Scholars Association with unparalleled arrogance, adopting in achieving this multiple struggle means, and the press was the most effective, and we find in the forefront the newspaper Al-Basir (1935-1956) that did the best in the way Imposing the existence of the Algerian Islamic judiciary and its independence from the French state.

**Key words:**The Association Of Algerian Muslim Ulem; Al-Basir Newspaper; Islamic judiciary; colonial policy; National Identity.

#### مقدمة:

لم يتوان المحتل الفرنسي في محاربة القضاء الإسلامي الجزائري بموجب قرارات و قوانين تعسفية جردت قضاته من العديد من اختصاصاتهم الجنائية و المالية، و أجبرتهم في بعض الأحيان على إصدار أحكام تتنافى و الشريعة الإسلامية، و أطلق العنان للقضاة الفرنسيين للنظر حتى في قضايا تتعلق بالأحوال الشخصية و الميراث الخاصة بالجزائريين المسلمين و أصبح بذلك القضاء الإسلامي خاضعا للقضاء الفرنسي .

و في ظل هذه الظروف حاولت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التصدي لسياسة فرنسا المستهدفة للقضاء الإسلامي عن طريق صحافتها، على رأسها جريدة البصائر(1935-1956) التي أبلت البلاء الحسن في الدفاع و الحفاظ على الهوية الوطنية للشعب الجزائري بشقيها اللغوي و الديني، و عكست أيضا الموقف الرسمي للجمعية من هذا الموضوع.

و عليه فإنشكالية المقال تتمحور أساسا حول نظرة جمعية العلماء المسلمين الجزائري لإصلاح القضاء الإسلامي للحيلولة دون التدخل الفرنسي في استقلاليتة، و دوافع اهتمامها بهذا الموضوع من خلال جريدة البصائر.

أما بالنسبة للمادة التاريخية لموضوع الدراسة فتتمثل أساسا في أعداد جريدة البصائر الصادرة خلال فترة (1935-1956) و ما توفرت عليه من مقالات و أخبار و تعليقات و مختلف القوالب الصحفية المعالجة للموضوع، الأمر الذي يتطلب منا تحليل مضامينها تحليلا تاريخيا للوقوف على موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من هذه القضية.

سيتم معالجة الإشكالية الصميمية للمقال وفق المحاور الأساسية التالية:

- ماهية جريدة البصائر

- التدخل الفرنسي في الشؤون الدينية للجزائريين

- واقع القضاء الإسلامي بالجزائر إبان الاحتلال الفرنسي

- وسائل و آليات الإصلاح القضائي الإسلامي من منظور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

### 1. ماهية جريدة البصائر:

تعد البصائر جريدة أسبوعية إصلاحية وطنية ناطقة باللغة العربية لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين<sup>(1)</sup>، صدرت في سلسلتين متباينتين في الزمان و المكان، و من حيث هيئة التحرير، إلا أن الأهداف ظلت واحدة و المتمثلة أساسا في الدعوة إلى إصلاح أحوال المجتمع الجزائري اجتماعيا و دينيا و ثقافيا و الدفاع عن القضايا الوطنية و مجابهة سياسة المسخ الاستعمارية.

- السلسلة الأولى (1935-1939):

صدر عددها الأول في 1935/12/27 بمدينة الجزائر، وتولى رئاسة تحريرها الشيخ الطيب العقبي خلال فترة (1935-1937)، بينما كان صاحب امتيازها الشيخ خير

الدين. و في أوائل شهر سبتمبر 1937 أقدمت الجمعية على نقل مقر البصائر إلى قسنطينة و إصدار الجريدة مجددا بهذه المدينة، و أسندت إدارتها و رئاسة تحريرها إلى الشيخ مبارك المليي<sup>(2)</sup>. و نجد من أبرز كتاب الجريدة: البشير الإبراهيمي، الشيخ عبد الحميد بن باديس ، الطيب العقبي، الشيخ مبارك المليي، حمزة بكوشة ، أبو يعلى الزواوي ، باعزيز بن عمر، و فرحات الدراجي و غيرهم.<sup>(3)</sup>

كانت البصائر بحق جريدة نضالية، حيث خاضت معارك فكرة متنوعة ضد خصوم الجمعية و على رأسهم الطرق الصوفية الضالة و أصحاب الوظائف الرسمية و ذوي المناصب السياسية و الإدارية المحسوبين على الإدارة الاستعمارية<sup>(4)</sup>، كما أظهرت مقاومة منقطعة النظر في الدفاع عن الهوية الوطنية للشعب الجزائري<sup>(5)</sup>، إضافة إلى اهتماماتها بمتابعة مجريات الأحداث و التطورات السياسية دوليا و عربيا و إسلاميا.<sup>(6)</sup> واصلت الجريدة نشاطها الصحفي لغاية إندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث قررت الجمعية إيقاف صدورها حتى لا تتورط في إقامة دعاية حربية لصالح فرنسا و حلفائها.<sup>(7)</sup>

#### -السلسلة الثانية(1947-1956):

صدر عددها الأول في 1947/7/25 بالعاصمة لمديرتها و صاحب امتيازها و رئيس تحريرها البشير الإبراهيمي، كان شعارها(العروبة و الإسلام)<sup>(8)</sup>، ضمت خيرة الأعلام الصحفية الجزائرية، نذكر منها على سبيل المثال: الإبراهيمي، أحمد توفيق المدني ، حمزة بكوشة ، علي مرحوم ، محمد خير الدين و أحمد رضا حوحو و غيرهم<sup>(9)</sup>. كانت حافة بالأخبار المحلية و الدولية إضافة إلى اهتماماتها الثقافية و الفكرية<sup>(10)</sup>، كما عرف عنها دفاعها المستميت عن اللغة العربية<sup>(11)</sup> و الدين الإسلامي<sup>(12)</sup> و التعليم العربي الحر<sup>(13)</sup> و

القضاء الإسلامي،<sup>(14)</sup> و مؤازرتها للقضايا العربية و الإسلامية التحررية.<sup>(15)</sup> توقفت عن الصدور في 1956/04/06 تحت تأثير ظروف حرب التحرير الجزائرية<sup>(16)</sup>.

## 2. التدخل الفرنسي في الشؤون الدينية للجزائريين:

فضحت جريدة البصائر في أكثر من مناسبة مخططات فرنسا الممنهجة المستهدفة للدين الإسلامي لتقويضه، من خلال استيلائها على الأوقاف التي تعتبر الأساس المادي للدين، و تحويل المساجد إلى كنائس، و تدخلها السافر في تعيين الأئمة و المفتيين و الخطباء و المؤذنين الرسميين، و تنظيم شؤون الحج و إقرار شهر الصوم و الإفطار و الأعياد و تشجيع أعمال الطرق الصوفية الضالة المنافية للدين الإسلامي<sup>17</sup>، و يذكر في هذا الصدد رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين البشير الإبراهيمي عن الإهانة التي ألحقتها الإدارة الاستعمارية برجال الدين الرسميين باعتبارهم موظفين عندها، فدورهم لا يختلف عن دور الجندي و البوليس في خدمتها، قائلًا: ((...و على هذه الحقيقة فوضعية رجال الدين الإسلامي عند هذه الحكومة ليست وضعية رجال الدين، و إنما هي وضعية الجزء المكمل للجهاز الحكومي كالجندي، و البوليس، فالإمام و الضابط و المفتي و الكوميسير و البراح و المؤذن و البواب و الخزاب كل أولئك سواء في نظر الحكومة، و في اعتبارها و في نظر أنفسهم بعد أن راضتهم على ذلك و كل أولئك موظف عندها، مقروض عليه السمع و الطاعة في تأدية أعماله و كل أولئك تجري عليه التحريات البوليسية قبل تعيينه، و يمتاز الموظف الديني بقابلية التسخير لكل عمل، و بجرمانه من ثمرات التقاعد، و بأنه ذنب لكل ذي سلطة حكومية كيفما كان مقامه، لأنه ليس له مرجع ديني معين يرجع إليه و لا رئيس مخصوص يكون مسؤولاً لديه، فأصبح المسكين مرؤوساً لجماعة من البوليس، إلى شيخ المدينة إلى المتصرف، إلى قاضي الصلح....))<sup>18</sup>

و يحتج الإبراهيمي بشدة على هذه معاملة فرنسا المتطرفة و العنصرية إزاء الإسلام ،مقارنة مع الديانتين الأخرتين المسيحية و اليهودية ،اللتين وفرت لهما كل الحماية القانونية، حيث يتمتع أتباعهما بكل الحرية في ممارسة الشعائر الدينية، و ندد أيضا بدورها في تأليب الديانتين على الإسلام: ((...احتضن اليهودية و حمى أهلها و أشركهم في السيادة ، ليؤلبها مع المسيحية على حرب الإسلام و يجندها في الكتائب المغيرة عليه.... فإن المسيحية معدودة من عداد الاستعمار و أسلحته لحرب الإسلام و قرآنه و لغته.إن الجزائر اليوم ميدان صراع، لا أقول بين الأديان الثلاثة، كل على إنفراده و إنما أقول بين الإسلام وحده من جهة، و بين المسيحية و اليهودية مجتمعتين من جهة أخرى...))<sup>19</sup>

و يكشف أيضا عن تورط السلطات الفرنسية في تشجيع و دعم الكنيسة الكاثوليكية في تنصير الجزائريين، مستغلة ظروفهم المعيشية الضنكة، بقوله: ((...أما المسيحية فهي حاملة اللواء و قائده الرعيل، و من ورائها الاستعمار بخيله و رجاله و جيوشه، و مدافعه، و قوانينه و أمواله و جرائده، يحمي حماها و ينافح عنها و الحكومة برجالها و أدواتها و وسائلها، تمد ها بالعون و تبذل لها المساعدة و التنشيط، و تمهد لها سبل العمل و توسع لها في مجال الحرية، لبث دعايتها التبشيرية إلى أقصى حد، و من ثمة فهي تؤسس مراكز التبشير و تعمرها بالدعاة و الأطباء و المعلمين و تجهزها بكل وسائل الإغراء و الأغواء و تغتنم المجاعات و الأوبئة فرصا لاصطياد الجوع و اليتامى و المرضى لتفتنهم عن دينهم بلقمة أو ثوب أو جرعة دواء و ما مهد لها تلك الأسباب إلا الإستعمار، فهو الذي أجاج و أعرى، و هو الذي أفقر و أمرض و هو الذي مكن للجهل و الجمود و كل ذلك عن عمد و قصد، كل ذلك ليذل و يقل و يهيء الفرص للمبشرين و وسائل التنصير.....))<sup>20</sup>

و لم يخف الكاتب الروح المسيحية الصليبية للغزو الفرنسي، من خلال أعماله الإجرامية التي ارتكبها في حق الدين الإسلامي، فهو في نظره لم يكتف باغتصاب الأرض و استعباد

العباد و نهب أرزاقهم ، بل " كان استعمارا دينيا مسيحيا وقف للإسلام بالمرصاد في أول يوم، و انتهك حرماته من أول يوم، ، فابتز أمواله الموقوفة بالقهر، و تصرف في معابده بالتحويل و الهدم، و تحكم في الباقي منها بالاحتكار و الاستبداد و تدخل في شعائره بالتضييق و التشديد كل ذلك بروح مسيحية رومانية شع بالحقد و تفور بالانتقام"<sup>21</sup>

و أشادت البصائر بالموقف الرسمي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين المدافع عن الإسلام و مؤسساته و لغته و تعليمه و هذا منذ أن تأسست عام 1931، حيث لم تتوان في رفع تظلماتها إلى الإدارة الاستعمارية و حكومة المتروبول بباريس، مبدية من خلالها احتجاجاتها على معاملة فرنسا الشاذة التي تعامل بها الإسلام و اللغة العربية في عقر دارها، إلا أن السلطات الفرنسية كانت تقابلها بالإهمال و السكوت.<sup>22</sup>، و مشيرة أيضا إلى لائحة المطالب التي قدمتها الجمعية إلى الحكومة الفرنسية خلال شهر أوت 1944، أكدت فيها على ضرورة احترام التعليم العربي و رفع يدها عن الدين الإسلامي و مؤسساته و القضاء الإسلامي.<sup>23</sup>

لم يثن الموقف الفرنسي السلبى من مواصلة الجمعية نضالها باستمرار و عزيمة منقطعة النظير في الدفاع عن مطالبها سنة 1947 - بعدما استأنفت نشاطها الإصلاحى و الإعلامى- و المتمثلة أساسا في "فصل الدين الإسلامى عن الدولة الفرنسية فضلا صريحا مطلقا من كل قيد" على غرار الديانتين المسيحية و اليهودية<sup>24</sup>، تجسيدا لمبدأ الجمهورية و إنصافا بين الأديان الثلاثة المتجاورة في الجزائر.<sup>25</sup>

و كان من مظاهر هذا المخطط الاستدمارى المستهدف للدين الإسلامى باعتباره مكون أساسى للهوية الوطنى، التدخل أيضا في صلاحيات القضاء الإسلامى بهدف إفراغ محتواه الإسلامى و تشويه سمعته و من ثمة القضاء عليه تدريجيا، فما مظاهر ذلك؟، و كيف كان موقف الجمعية من سياسة فرنسا في هذا المجال؟

### 3. واقع القضاء الإسلامي بالجزائر إبان الاحتلال الفرنسي:

تميز القضاء الإسلامي قبل أن تطأ أقدام الغزاة أرض الجزائر سنة 1830، بكفاءة رجاله و مقدرتهم على الفصل في القضايا المختلفة بكل نزاهة وإنصاف، و شملت أحكامه " ، و لا يجد أحد عن تلك الأحكام مهما كبر شأنه و عظم سلطانه"، و كان مرجع القاضي في أحكامه كتاب الله تعالى و سنة رسوله صلى الله عليه و سلم و كتب الفقه الإسلامي المستنبطة منها، و من ثمة كان نفوذه واسعاً في المجتمع.<sup>26</sup>

إلا أنه بعد سقوط البلاد تحت الاحتلال أخذت حالة القضاء الإسلامي تتغير تدريجياً نحو الأسوأ و من ثمة أتجه نحو الاضمحلال، بسبب تدخل الإدارة الاستعمارية في شؤونه وفق مخطط مدروس باسم التنظيم القضائي، و كما يذكر في هذا الصدد الإبراهيمي قائلاً: " إن للحكومة- بلا ريب - نية مبيتة في إلغاء القضاء الإسلامي بالتدريج ، فهي تمهد الأسباب لذلك و تهيء الذرائع من زمان بعيد، و لكنها لا تريد أن تجيء ذلك الإلغاء مباشرة، و لا أن تقدم عليه في دفعة واحدة، و إنما تعمل له بالحيلة و المطاولة حتى يتم و كأنه أمر طبيعي، لا يثير لغطاً و لا يحدث تشويشاً".<sup>27</sup>

و من مظاهر استهداف فرنسا الاستعمارية القضاء الإسلامي الجزائري ما يلي:

-تعقيد الإجراءات القضائية و تكثير اللوائح و البلاغات فيها

-البطء الممل في سير النوازل

-التغاضي لبعض القضاة عن الهنات الأخلاقية المخلة بشرف القضاة المشوهة لسمعة

القضاء الإسلامي

-إبعاد مراكز القضاء عن المتقاضين

-فتح باب التخيير للمتقاضين الجزائريين المسلمين بين القاضي المسلم و القاضي الأوروبي  
-تجريد القضاء الإسلامي العديد من اختصاصاته الجنائية و المالية، و حصر أحكامه فقط  
في الزواج و الطلاق و الميراث<sup>28</sup>

-تمكين القضاة الفرنسيين من التدخل في صلاحيات القضاء الإسلامي حتى في القضايا المتعلقة بالأسرة، و جعل نقض أحكام القضاء الإسلامي و تعقبها من اختصاصهم، كما أصبح القضاة لا يرجعون في أحكامهم إلى النصوص الفقهية، و إنما يعتمدون كلياً على اللوائح التي يضعها وكلاء الحق العام، و بذلك أصبح القضاء الإسلامي تابعاً للقضاء الفرنسي، الأمر الذي أدى إلى نفور المسلمين منه و بالتالي عرض قضاياهم على القضاء الفرنسي، و هذا بعدما تم إفراغ محتواه الإسلامي و تشويه سمعته.<sup>29</sup>

و قد أبدى الإبراهيمي امتعاضه من الحالة الكارثية التي آل إليها القضاء الإسلامي، و محملاً فرنسا مسؤولية ذلك، و فاضحاً أذناًها من بعض القضاة الذين يسايرون سياستها حفاظاً على مناصبهم، و مبرزاً موقفه المتشبت بهذا القضاء مع وجوب إصلاحه حفاظاً على هويته الإسلامية بقوله: ((..إننا نريد لقضائنا حرمة و مكانة و نريد لرجالنا سمعة و منزلة و نغار عليهما، و ندافع عنهما بحمية و حماسة و نطالب بإصلاح القضاء ثم باستقلاله، و نرى أنه لا عزة لأمة إلا بعزة قضائها و قضائها، و لكن بعض القضاة كانوا بأقوالهم و أعمالهم عوناً علينا، و كانوا مع الاستعمار ألباً على مطالبنا و كأنهم ضمنوا لأنفسهم الخلود في هذه الوظائف المهينة، فاطمئنوا لهذه (الخبرة) الذليلة....))<sup>30</sup>

و يلح الإبراهيمي في مطالبته من فرنسا بضرورة رفع يدها عن القضاء الإسلامي، مؤكداً أن القضية تعد من صميم الدين الإسلامي "القضاء بين المسلمين في أحوالهم الشخصية و المالية و الجنائية جزء لا يتجزأ من دينهم، لأن الحكم بينهم فيها حكم من الله و لأن أصول

تلك الأحكام منصوصة في الكتاب و السنة، و كل ما فيها فهو دين، و لأنهم ما خضعوا لتلك الأحكام إلا بصفة كونهم مسلمين" <sup>31</sup>

#### 4. وسائل و آليات الإصلاح القضائي الإسلامي بالجزائر من منظور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

لم تتوان البصائر في فضح سياسة فرنسا الرامية لمحو القضاء الإسلامي، و الإشادة بموقف الجمعية المندد بتدخل المحتل في صلاحيات هذا القضاء، التي اعتبرته بالعمل الاستبدادي و العنصري المعركة لأجواء عمل القضاء، و مشيرة إلى الاضطرابات و الفوضى التي سادت المحاكم، بسبب تجريد القضاة من العمل بالأحكام الإسلامية: ((... إن المسلمين يشكون هذا الحال، و يشكون نتائجها السيئة من الاضطراب و الفوضى في المحاكمات و الضعف و الجهل في القضاء، و يعلمون ان ذلك كله ناشيء عن سوء التعليم القضائي و عن إهمال التربية الإسلامية الفاضلة التي هي الشرط الأساسي في القضاة، و عن استبداد القضاء الفرنسي على القضاء الإسلامي، و عن عدم شعور القضاة بمراقبة الأمة لهم مراقبة دينية. و جمعية العلماء و معها الأمة تطالب الحكومة بوضع لهذه الحالة الشاذة المضطربة...)) <sup>32</sup>

و تؤكد الجريدة مرة أخرى بأن القضية من صميم الدين الإسلامي، فاستهدافها، يعني استهداف الدين برمته، و أنه لا بد من إسناد مهام القضاء إلى أهله المسلمين ذوي الاختصاص الذين يجب استشارتهم حول إصلاح مكنم الخلل في القضاء الإسلامي، و لم تستثن من انتقاداتها اللادعة نواب المجلس الجزائري غير المسلمين على موقفهم السليبي من هذه القضية، التي اعتبروها لا علاقة لها بالدين، و هو الموقف نفسه الذي اتخذته الحكومة الفرنسية لتبرير تدخلها في صلاحيات هذا القضاء و توجيهه لخدمة وجوده الاستدماري بالجزائر: "و إنما يهمنا أن القضية من صميم الدين، فكان من الواجب أن يرجع فيها إلى أهل الدين و هم المسلمون وحدهم، و كان من اللياقة و الحكمة أن يستشار فيها أهل

العلم بالدين، لأنهم أدرى بالخلل و بوجوه إصلاحه، و ما شأن النواب غير المسلمين في هذه القضية الإسلامية؟... و إذا كان أعضاء المجلس الجزائري يعتقدون و يقولون: ان القضاء ليس من الدين، فقد قالها قبلهم حاكم مسؤول منذ سبع سنوات، و كان هدفه في كلامه إثبات عدم دينية القضاء ليمهد للحكومة بقاء يدها مبسوطه عليه كالمسائل الإدارية، تبدل و تغير و تلغي، فتناول هذه المسألة الدينية بمنطق استعماري، و فكر عنصري<sup>33</sup>

و أشارت البصائر أيضا إلى التقرير الذي رفعته الجمعية إلى السلطات الفرنسية خلال شهر رمضان عام 1363هـ (1947)، أكدت فيه على تمسك الجمعية و الأمة الجزائرية المسلمة بالقضاء الإسلامي، نقتطف منه مايلي: ((...القضاء بين المسلمين في أحوالهم الشخصية و المالية و الجنائية جزء لا يتجزأ من دينهم، لان الحكم بينهم فيها حكم من الله و لان أصول تلك الأحكام منصوصة في الكتاب و السنة، و كل ما فيها فهو دين، و لأنهم ما خضعوا لتلك الأحكام الا بصفة كونهم مسلمين...))<sup>34</sup>

كما كشفت البصائر في سنة 1950 عن مشروع الجمعية لإصلاح القضاء الإسلامي بهدف فصله عن الدولة الفرنسية و تحقيق الاستقلالية في أعماله، و قد سبق للجمعية و أن أعلنت عنه خلال شهر أوت عام 1944<sup>35</sup>، و الذي ارتكز على ما يلي:

## 1. التعليم القضائي:

ترى الجمعية بضرورة توسيع برامج هذا التعليم و ذلك بتدريس المواد التالية:

- التربية الإسلامية

- الفقه و أصوله

- التفسير و الحديث و استنباط الأحكام منهما

-تاريخ القضاء الإسلامي

-فلسفة التشريع و علم النفس

و تؤكد أيضا على ضرورة الاستفادة من الكفاءات العلمية المتخرجة من المؤسسات التعليمية العليا في العالم العربي و الإسلامي كالزيتونة في التعليم القضائي.

## 2. الوظائف القضائية:

يجب الاستعانة أيضا بالكفاءات المتخصصة المتخرجة من المعاهد العليا العربية كجامع الزيتونة و غيره و من المساجد لإسنادها الوظائف القضائية المتعددة

## 3. تكوين مجلس قضائي أعلى من القضاة المسلمين:

توكل إليه مهمة اختيار القضاة و تسميتهم و مراقبتهم و النظر في سلوكهم و تحديد عقوباتهم، كل ذلك يعزز من استقلالية القضاء الإسلامي عن القضاء الفرنسي.

## 4. تأسيس محاكم استئناف إسلامية محضنة:

لتمكين المتقاضين المسلمين من استئناف الأحكام الأولية في هذه المحاكم،" و تكون سلطتها إسلامية محضنة، وهذه النقطة من أهم نقاط الإصلاح من حيث رد الاعتبار لان حكم القاضي المسلم لا ينقضه إلا قاضي مسلم"<sup>36</sup>

خاتمة:

من خلال معالجتنا للموضوع توصلنا إلى الاستنتاجات و الحقائق التاريخية التالية:

-تمكن البصائر من فضح سياسة فرنسا المستهدفة للقضاء الإسلامي و التشهير بها من خلال كتاباتها المتعددة لاسيما المحسوبة على رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين البشير

الإبراهيمي الحماسية و المؤثرة، مساهمة بذلك في استنهاض همم الجزائريين، و بث الوعي الوطني و الثوري فيهم.

-أبلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين البلاء الحسن في الدفاع و الحفاظ على القضاء الإسلامي باعتبارهم رمز من رموز الهوية الحضارية الإسلامية للشعب الجزائري، من خلال التظلمات و القرارات التي رفعتها للسلطات الفرنسية منذ تأسيسها 1931، و لغاية مطالع الخمسينيات القرن 20م، حيث حملتها مسؤولية الحالة الكارثية التي آل إليه القضاء الإسلامي ، و مطالبة إياها بضرورة رفع يدها على القضاء خاصة ، و على الشؤون الدينية للمسلمين الجزائريين عامة

-إن المعركة التي خاضتها الجمعية في سبيل الإبقاء على وجود القضاء الإسلامي و فعاليته، تندرج ضمن دورها الفعال الذي أدته في المقاومة الوطنية دفاعا و حفاظا على الهوية الحضارية العربية و الإسلامية للشعب الجزائري المستهدف من طرف سياسة المسخ الاستعمارية طوال الحقبة الاستعمارية.

## الهوامش

(1)-تعد الصحيفة الرابعة التي أصدرتها الجمعية، بعد كل من: السنة النبوية(1933)، والشريعة(1933)، و الصراط السوي(1933-1934)، أنظر: محمد ناصر، الصحف العربية في

الجزائر من 1847 إلى 1954، ط3 دار الغرب الإسلامي بيروت، 2007، صص 224-264

(2)-علي مرحوم، "نظرة على تاريخ الصحافة العربية الجزائرية"، مجلة الثقافة، العدد44، أبريل-

ماي، الجزائر 1978، صص 17-18

(3)-للمزيد راجع: محمد ناصر، المرجع السابق، صص 288

(4)-نفسه، صص 283

(5)- من خلال مقالاتها المتعددة المناصرة للغة العربية و الدين الإسلامي، أنظر على سبيل المثال:

العدد 24(19/6/1936

(6)- علي مرحوم، المقال السابق، ص ص 17-18

(7)- أنظر: البصائر، العدد3، (1947/8/8)، ص 5

(8)- أنظر: افتتاحية العدد الأول الصادر في هذا التاريخ

(9)- أنظر: محمد ناصر، المرجع السابق، ص345

(10)- علي مرحوم، المقال السابق

(11)- أنظر على سبيل المثال: العدد42(28/6/1948)

(12)- أنظر على سبيل المثال: العدد54(7/4/1951)

(13)- أنظر على سبيل المثال: محمد البشير الإبراهيمي، "من الحقائق العربية"، البصائر،

العدد01،(25/7/1947)، ص 3

(14)- أنظر على سبيل المثال: العدد31(02/04/1948)

(15)- أنظر على سبيل المثال:الركن المخصص لـ:(أخبار العالم الإسلامي) في أعداد السلسلة

الأولى(1935-1939)

(16)- محمد ناصر، المرجع السابق، ص 347

(17)- البصائر،العدد104(23/01/1950)

(18)-البشير الإبراهيمي،"و نعود إلى فصل الحكومة عن

الدين"،البصائر،العدد104،(23/01/1950)،ص01

(19)-البشير الإبراهيمي،"الأديان في الجزائر"، البصائر، العدد13، الجزائر،(10/11/1947)،

ص ص 1-2

(20)- نفسه،ص 2

(21)- نفسه،ص2

(22)-البصائر،العدد1،(25/07/1947)،ص 2

(23)- نفسه،ص3

(24)- نفسه

(25)- نفسه

- (26) - حمزة بكوشة، حالة القضاء الإسلامي بالجزائر، البصائر، العدد 1 ،  
الجزائر، 25/7/1947، ص4
- (27) - البصائر، العدد 108، (1950/02/20)
- (28) - نفسه
- (29) - نفسه
- (30) - نفسه
- (31) - البصائر العدد 109 (1950/2/27)
- (32) - نفسه
- (33) - البصائر، العدد 108 ، مصدر سابق
- (34) - البصائر، العدد 109 ، مصدر سابق
- (35) - البصائر، العدد 1، (1947/07/25)، مصدر سابق
- (36) - البصائر، العدد 109، (1950/2/27)، مصدر سابق